فكان صارفا وانما صرف الطواف بقصد دفع نحو الغريم
دون الصلاة لما هو ظاهر ان بين الطواف وملازمة الغريم
مشابهة في العادة اذ كثيرا ما يمشي الشخص مع غريمه
على هيئة الطواف فكان قصد ذلك مخرجا له عن العبادة بخلاف
في الصلاة فانها لا يقصد بها عادة ذلك فلم يؤثر قصده
صرف لها فافهم اهـ حلبي القاضي ابو الطيب وجها ان
النية تجب في جميع اعمال الحج كالرمي وغيره فينبغي ندبها
في الجميع خروجا من الخلاف اه كلام المنهج تنبيه
قوله او محلا عطف على حاجته من قوله بنية حاجته لان
نية مصدر مضاف لمفعوله وهو حاجة والفاعل محذوف اي
بنية الطائف حاجته وعطف محلا عليه باعتبار محله وهو
النصب قاله في المغني صه وجوبا تبع ذلك ومن تابعه في
الاتباع المحل فحسن صه وقد يجاز ذلك الكوفيون وطائفة
من البصريين والسماع يؤيدهم ومنع ذلك سيبويه ومن
وافقه لعدم وجود المحرز للنصب وهم في مثل ذلك
يضمرون له فعلا اي او نوى محلا قوله او حمل طائف
عطف على قوله فلو من الطائف الخ المفصل فيه بين ما
وجد فيه الصارف فيضر وما لا فلا ومنه قوله او حمل
الخ فان وجد فيه الصارف فيضر ايضا والا فلا حسبما فصله
قوله جامع الشروط الطواف اي من طهر وستر عورة
ودخول وقت وجعل البيت عن يساره وعدم صارف وغير
ذلك مما مر قوله حلال او محرم الخ وفي ب ج على قول المنهج
وشرحه ولو حمل شخص حلال او محرم طاف عن نفسه اولم

يلي

يطف ما نصه فهذه اربعة احوال في الحامل وعلى كل حال
اما ينوي المحمول او نفسه او كليهما او يطلق والحامل
من مذهب اربعة في اربعة بستة عشر فان نوى المحمول
او اطلق وقع للمحمول في هذين المصورين في الاربعة الاحوال
الحامل بثمانية نستثني منها صورة واحدة يقع فيها
للحامل اي وهو قوله المصنف الا ان اطلق وكان المحمول اي في
كونه محرما لم يطف عن نفسه ودخل وقت طوافه اما اذا
نوى الحامل نفسه او كليهما مع الاحوال الاربعة المتقدمة
يقع فيها الطواف له مع الصورة المتقدمة المستثناة فيقع
الطواف له في تسع صور وللمحمول في سبع قوله وقع
المحمول ان نواه هو كذلك في لام غير وقيده في الاطلاق
بغير ما اذا كان على المحمول طواف نحو القدوم وعلى الحامل
طواف نحو الركن والاوقع للحامل وان نوى به المحمول لصرفه
لا دون ما عليه فلم ينصرف بخلاف صرفه الى اعلا او
مساو سواء اتحدوا القدوم والافاضة وطواف العمرة وغير عبارة
كشف النقاب للمصنف هذا التفصيل في طواف الركن
في الحج والعمرة واما النفل فله حكمه اي فله بدفيه من النية
لعدم دخوله فيما شملته نية سابقة بخلاف طواف القدوم
شملته نية الحج قوله وقع للمحمول اي وان لم يعذر
بحمله بشرطه من كونه متطهرا مستورا جاعلا البيت
على يساره نائبا حيث يحتاج لنية غير صارف له عن نفسه
والواقع له هو طوافه لا طواف الحامل وقولهم من عليه
طواف ركن لا ينصرف عنه بصرفه محله في غير الحامل